

التأصيل النظري لظاهرة الاقتصاد الريعي، الدول المصدرة للنفط نموذجا*L'enracinement théorique du phénomène de l'économie de rente, les pays exportateurs de pétrole comme modèle**The theoretical rooting of the phenomenon of the rent economy, the oil-exporting countries as a model*

سحنون مصطفى

طالب دكتوراه

المدرسة العليا للتجارة

etd_sahnoune@esc-alger.dz

0699956583

معمر طرايش

أستاذ مساعد قسم أ

المركز الجامعي تماراست

traichmaamar@yahoo.fr

0661254980

المخلص :

نحاول من خلال هذه الدراسة إبراز المكونات النظرية الضرورية والمحددة لظاهرة الربح في الإقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية، وهذا بعرض أهم النظريات الاقتصادية المحددة لمفهوم الربح وتحديدتها من خلال المنظور الإسلامي وكذا الاشكال المختلفة والخصائص المميزة للربح، والتطرق إلى ماهية الاقتصاد الريعي وتقديم عناصره الرئيسية، وذلك من خلال الإعتماد على تكييف وتوليف العناصر والأسس التي سبق تحليلها في المساهمات والدراسات السابقة، وعلاوة على ذلك فإن هذه الدراسة تتجاوز الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي وذلك من خلال إسقاط المحددات النظرية على حالة الدول المصدرة للنفط كنموذج عن الإقتصاديات الريعية. على اعتبار أن ربح النفط يشكل نسبة مرتفعة من إجمالي صادراتها ونتاجها القومي ككل..

الكلمات المفتاحية: تأصيل نظري، الإقتصاد الريعي، الدول المصدرة للنفط..

Résumé :

Nous essayons à travers cette étude soulignent la nécessaire et spécifique au phénomène de la rente dans les économies riches en composantes théoriques des ressources naturelles, et cette présentation, les théories économiques les plus importantes spécifiques au concept de loyer et identifiés dans la perspective islamique, ainsi que diverses formes et les caractéristiques du produit, et pour faire face à la nature de l'économie rentière et ses éléments clés, par accréditation à adapter et à synthétiser les éléments et les fondations qui ont déjà analysé des contributions et des études antérieures, et d'ailleurs, cette étude va au-delà de la théorie à l'aspect pratique, en laissant tomber la théorie des déterminants sur le cas du père Pour les exportateurs de pétrole comme modèle pour les économies rentières. Au motif que le produit de l'huile est un .pourcentage élevé du produit national brut (PNB) a été confisqué dans son ensemble

les mots clés : Théorie théorique, économie de rente, pays exportateurs de pétrole .

Abstract :

In this study, we attempt to highlight the theoretical components that are necessary and specific to the phenomenon of rent in the rich economies of natural resources, and this presentation of the most important economic theories specific to the concept of rent and identification through the Islamic perspective as well as the different forms and characteristics of the rich, and to address the essence of the economy of rent and provide key elements, To rely on the adaptation and synthesis of the elements and foundations that have been analyzed in previous contributions and studies. Moreover, this study goes beyond the theoretical side to the practical aspect, by dropping the theoretical determinants on the case of the father For oil exporters as a model for economies rentier. On the basis that oil revenues constitute a high percentage of the total of its output and its national output as a whole. .

Key words: Theoretical rooting, rent economy, oil exporting countries.

مقدمة:

عرفت حقبة نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ظهور بعض الدراسات التي إهتمت بالتدفق الهائل لمداخل المحروقات في بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية (النفط والغاز الطبيعي)، ومع أهمية تلك المساهمات العلمية في تحليل العلاقة بين الدولة كتنظيم والإقتصاد من خلال تدفق إيرادات النفط الخام فإنه يلاحظ عدم إهتمام الباحثين والعلماء بالتأصيل النظري للعناصر والمرتكزات المحددة لتشكّل ظاهرة الإقتصاد الريعي. فنجد أن الكثير من الباحثين المهتمين بمجال الإقتصاد السياسي يعتقدون بأن مفهوم الإقتصاد المبني على الربح سهل وواضح المعالم النظرية والفكرية فقد يفاجئ المتلقى ليس فقط بضعابية المفهوم بل بغياب المرتكزات والمحددات النظرية لظاهرة الإقتصاد الريعي. لذا نجد هذا المصطلح يطلق على عدد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية كالنفط الخام مثل السعودية وقطر وفنزويلا، ودول ليست غنية بالموارد الطبيعية وليست لها صلة بالربح الإقتصادي مثل تونس ومصر، ولا يوجد تشابه بين هذه الدول بإستثناء أن مصادر إيرادات هذه الدول تتدفق من العالم الخارجي. ولذلك فإن الغموض الذي يكتنف هذا المفهوم قاد إلى عدم توظيف هذا المصطلح في الكثير من الدراسات المتعلقة بإقتصاديات الموارد والبيئة، فمنهم من يطلق مصطلح (الإقتصاد الأحادي) ومنهم من يطلق مصطلح (ثنائية الإقتصاد)، الأمر الذي قد يؤدي بالدارسين والقراء إلى الشك والنشبت في حقيقة ما إذا كان المفهوم يعني شيئا واحدا، أو أشياء متعددة، ومن هنا تصبح الحاجة ملحة لمحاولة تحديد الأطر والمحددات النظرية لظاهرة الإقتصاد الريعي. مشكلة الدراسة: ومن هذا المنطلق تتبلور لدينا مشكلة الدراسة والمتمثلة في طرح السؤال التالي: ما هي أهم المحددات والأسس والمرتكزات النظرية لظاهرة الربح الإقتصادي مع الإسقاط على حالة الدول المصدرة للنفط؟

أهمية الدراسة: نظرا لأن القيمة العلمية لأي مفهوم تتحدد في مدى وضوحه وتحديد لظاهرة ما فإن لهذه الدراسة أهمية نظرية لكونها مساهمة متواضعة لوضع الإطار النظري لظاهرة الاقتصاد الريعي.

أقسام الدراسة: قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث نقاط أساسية هي:

أولا- الربح (RENT) في الفكر الاقتصادي.

ثانيا- التأصيل النظري لظاهرة الإقتصاد الريعي.

ثالثا- الدول المصدرة للنفط نموذجا

أولا- الربح (RENT) في الفكر الاقتصادي

1-1- نظرية ريكاردو:

عرف ريكاردو الربح بأنه "بأنه المبلغ الذي يدفع لقاء إستعمال قوى التربة التي لا تنفذ وبعبارة أخرى لقاء حصوية الأرض وجودتها"¹، وبناء على هذا التعريف يتحدد الربح ويستمد من دخل الأرض وما حوله من موارد طبيعية. وعليه فلا بد من توافر فائض من الربح يقابل تلك الزيادة في عدد السكان، وليتحقق ذلك إفتراض ما يلي:²

- الأراضي الرديئة كثيرة ومباحة ولا ربح فيها. - أن للأرض قوى أصلية لا تهلك.

- أن الربح هو ما يدفع مقابل إستخدام تلك القوى الأصلية للأرض.

- أن العرض الكلي ثابت، لذلك فهو عديم المرونة - أن الأرض لا تستعمل إلا لزراعة محصول واحد فقط.

- أن الأراضي الخصبة تزرع أولا ثم التي تليها في الخصوبة، ولا يوجد الربح إلا عند إختلاف الخصوبة بين أرض وأخرى.

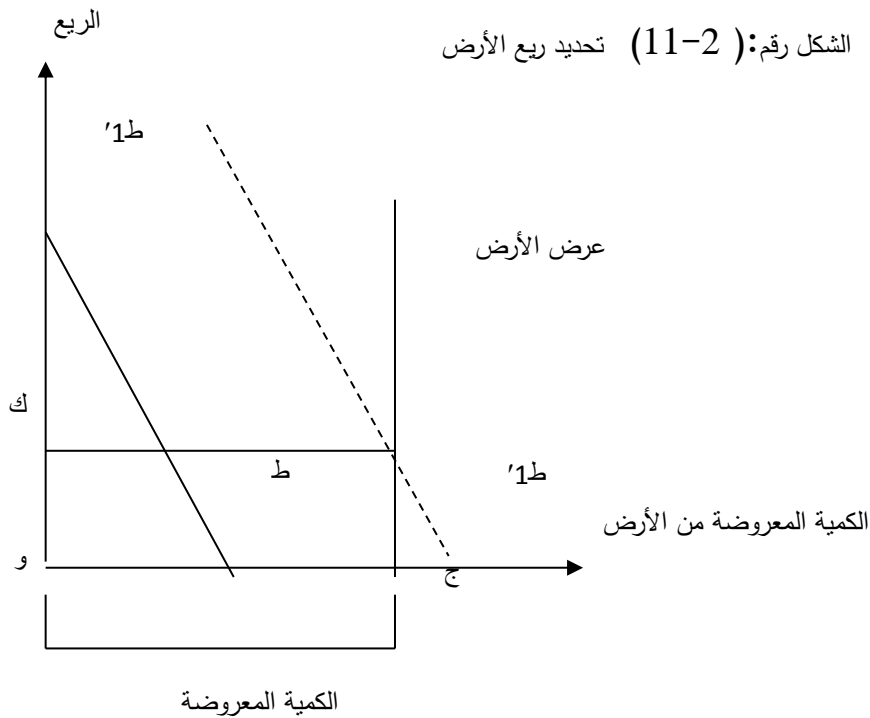
- إن تناقص الغلة في إستمرار دائم، وإن عدد السكان في إزدياد مستمر.

1-2- نظرية شبه الربح لمارشال:

أضاف مارشال إلى نظرية ريكاردو رأس المال الثابت قياسا على عنصر الأرض مثل الآلات والمعدات والمباني. تقوم نظرية مارشال في شبه الربح علي الربط بين الربح وعنصر الزمن علي أساس تحليل الفترة، أي أنه يحقق فائضا أو ربعا في الزمن القصير يتمثل في الفرق ما بين دخله العادي ودخله في هذه الفترة³.

1-3- نظرية تحديد الربح بالعرض والطلب (ربح الندرة):

بعد هذه النظرية جاء الإقتصاديون المحدثون فوسعوا مفهوم نظرية شبه الربيع، وقالوا إن ثبات العرض أو عدم المرونة ينسحب على بقية عناصر الإنتاج الأخرى خاصة على المدى القصير فلا معنى لقصرتها على عنصر الأرض أو رأس المال الثابت، وهذا ما دعاهم إلى القول بنظرية تحديد ربيع الأرض بالطلب والعرض⁴. وهذه النظرية مبنية على نظرية العرض والطلب المعروفة، وعليه فإذا ارتفع الطلب على منتجات الأرض إرتفع الطلب على الأرض، وهذا يؤدي إلى إرتفاع الربيع، وإذا إنخفض الطلب على منتجات الأرض إنخفض الطلب على الأرض، وهذا يؤدي إلى إنخفاض الربيع على إعتبار ثبات المعروض من الأرض أي أن العلاقة بين الطلب على الأرض والربيع هي علاقة طردية متزايدة، ويمكن أن نوضح هذه العلاقة بالشكل رقم (2-11) نلاحظ من هذا الشكل أن عرض الأرض ثابت (ود) ولا يستجيب لأي زيادة في الطلب (عديم المرونة).



المصدر: زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناهد، مبادئ الإقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره ص: 498

ولذلك أخذ معدل عرض الأرض شكل خط مستقيم موازيا للمحور العمودي الذي يمثل الربيع. عندما يكون الطلب على الأرض عند المستوى (ط ط')، فإن الكمية المطلوبة من الأرض تكون ممثلة بالكمية (وج) من خلال الشكل نلاحظ أن العرض (ود) أكبر من الطلب (وج)، وبالتالي الربيع يكون معدوم في هذه الحالة. أما عند زيادة الطلب على الأرض لزيادة السكان مثلا فمنحنى الطلب ينتقل بأكمله إلى اليمين في المستوى (ط1 ط') فيتقاطع مع منحنى العرض (ود) عند النقطة ك فإن مالك الأرض يحصل على ربيع مقداره (وك) وإذا إفترضنا زيادة الطلب على الأرض بنسبة أكبر فإن منحنى الطلب ينتقل مرة ثانية إلى اليمين ويزيد الربيع طالما أن العرض ثابت وهكذا، وهذا ما يسميه الإقتصاديون بربيع الندرة.

4-1- نظرية تحديد الربيع وإيراد التحول:

المقصود بإيراد التحول في هذه النظرية عند الإقتصاديين المحدثين هو ما يحصل عليه أي عنصر من عناصر الإنتاج من تحول إستعماله إلى عنصر آخر بديل ويتحدد الربيع بناء على هذه النظرية فيما يكسبه أي عنصر من عناصر الإنتاج (سواء كان الأرض، أو العمل، أو رأس المال، أو التنظيم) عندما يتم تحويل إستعماله مما هو مستعمل فيه فعلا إلى إستعمال آخر بديل، والفرق أو الزيادة الناشئة عن هذا التحول في الإستعمال هو ما يطلق عليه إيراد التحول.

يظهر من إستعراض النظريات السابقة أن الإقتصاديين لم يتفقوا على مفهوم محدد للربيع، كما يظهر مدى الاضطراب والغموض الذي وقعوا فيه عند تحديد ثمن العناصر التي تشترك في هذا الربيع، ففي حين يرى ريكاردو أن الربيع يتحدد بثمن عنصر واحد فقط من عناصر الإنتاج وهو الأرض، نرى مارشال يضيف إليه ثمن عنصر آخر هو رأس المال، ثم يأتي بعد ذلك الإقتصاديون المحدثون فيدخلون ثمن بقية عناصر الإنتاج الأخرى ضمن هذا المفهوم.

2- الربيع في الفكر الإسلامي:

1-2- تعريف الربيع لغة:

يقول المولى عز وجل في كتابه الكريم (أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رَيْعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ {128} وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ {129})⁵ أنزل سبحانه وتعالى هذه الآيات على رسوله الكريم في إشارة إلى قوم عاد الذين إشتهروا ببناء المشايد والقصور، وكلمة الربيع في هذه الآية حسب مفسري القرآن الكريم هو ما يرتفع عن الأرض، ويدل قوله تعالى: "آية" أي علامة، وقوله "تعبتون" أي تلعبون، أو تبثون بكل مكان مرتفع آية أو علما تلعبون بها⁶، أي تبثون بكل موضع مرتفع لتشرفوا على السابلة⁷ فتسخرها منهم. إذا فالربيع حسب القرآن الكريم هو الشيء المرتفع والعالى.

2-2- تعريف الربيع اصطلاحا:

في الاقتصاد: الجزء الذي يؤديه المستأجر إلى المالك من غلة الأرض مقابل إستغلال قواها الطبيعية التي لا تقبل الإهلاك، وبيع الخصب الناتج من ميزة أرض على أخرى من جهة الخصب، وبيع الموقع الناشئ من صقع الأرض.

3-2- معنى الربيع شرعا:

الربيع في إصطلاح الفقهاء هو الغلة الناتجة من إستغلال الأرض، كالزرع والثمرة والأجرة، وهو بهذا لا يخرج عند الفقهاء عن معناه اللغوي لأنه في اللغة بمعنى الزيادة والنماء، وحقيقة الربيع هي الزيادة والنماء المتفرع عن أصله. إذن فالمراد بالربيع عند الفقهاء هو ما يخرج من الأرض نتيجة لإستغلالها في العمليات الإنتاجية المختلفة، وهذا الربيع يكون بمثابة الفائدة أو النصيب الذي يجوز أخذه شرعا كثمن زائد أو نام عن أصله وهو الأرض التي أستغلت في العملية الإنتاجية، سواء كان ذلك الثمن في شكل زرع أو ثمر أو أجرة⁸.

4-2- عقود الربيع في الإسلام:

1-4-2- عقد المساقاة:

هي أن يستأجر مالك غرس أو زرع شخصا لأصلاح غرسه أو زرعه وتنقيته من الأعشاب أو سقيه بأجرة معلومة بجزء مما تنتجه الأرض، وهي عقد صحيح وملزم ولا يفسخ إلا برضا الطرفين⁹.
ويعد عقد المساقاة من عقود الإنتاج الزراعي الهامة كما أنه يمثل صورة من عقود الربيع في الوقت نفسه، ذلك أن المزارع الذي لا يتمكن من توفير المياه اللازمة لسقي شجره يستطيع أن يدفعه إلى آخر ليقوم بسقيه وعمل ما يحتاج إليه بجزء معلوم من ثمره، وهذا الثمن يعد ريعا يأخذ منه المساقى بناء على ما تم الاتفاق عليه عند العقد، الربيع أو الثلث أو النصف كثمن عن السقي الذي قام به وتحقق بموجبه هذا الربيع.

2-4-2- عقد المزارعة:

في اللغة والإصطلاح هي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها، فهي أن يؤجر مالك الأرض أرضه المعلومة لأخر ليزرعها زرعاً معلوما لمدة معلومة، فإن كانت الأجرة جزءاً معلوماً مما تنتجه الأرض مثلاً كان العقد ملزماً لطرفيه والمزارعة تقتضي وجود¹⁰:
*المزارع وهو صاحب الأرض.*العامل: وهو من يعمل في الأرض.*الأرض: وهي محل عقد المزارعة.

*البذر: إذ يشترط بيان من عليه البذر في العقد.*ألة المزارعة: كالمحراث والبقر ونحوه

ويمثل عقد المزارعة صورة أخرى واضحة من صور الربيع في الفقه الإسلامي، حيث يتم إستغلال الأرض في عملية إنتاجية من قبل صاحبها في مقابل أن يأخذ المزارع جزءاً معلوماً مما يخرج منها بناء على ما تم الإتفاق عليه في العقد بينهما، ويكون ذلك الخراج بمثابة الربيع الذي يأخذه المزارع كثمن عن الجهد الذي بذله في زراعته.

3-4-2- عقد الإجارة:

فالإيجار هي تقديم شخص يسمى مؤجر منفعة معينة عند شخص آخر يسمى المستأجر مقابل تعويض على هذه المنفعة ويسمى الأجر. فالإجارة والكراء لفظان مترادفان لمعنى واحد¹¹.
حيث تكون الأجرة بمثابة الربيع الذي يأخذه صاحب الأرض كثمن عن إستغلال الأرض من قبل المستأجر الذي يستثمرها في أحد المجالات الاقتصادية المختلفة.

3- أشكال الربيع حسب تطورها التاريخي:

1-3- الربيع الإقطاعي:

ويقوم النظام الإقطاعي على ملكية طبقة الإقطاعيين لوسائل الإنتاج «الأرض» وإستغلال الفلاحين، وظلت الأرض وسيلة الإنتاج الرئيسية، وكانت الملكية الإقطاعية على منطقة معينة تشمل المدن والقرى وما فيها من أقنان. ولم تكن هذه الملكية مجرد شكل حقوقي، وإنما كانت علاقة اقتصادية مضمونها إستغلال الإقطاعيين للأرض والسكان المحرومين مما يضمن بقاءهم، وقد كان هذا الشكل للملكية يحدد وضع الناس في عملية الإنتاج الإجتماعي، ولقد مر الربيع الإقطاعي في تطوره بعدة مراحل تغيرت من خلالها أشكاله المتعددة فأول هذه الأشكال هو:¹²

- الربيع الذي يستوفى بالعمل الإلزامي- الربيع الطبيعي أو العيني- الربيع النقدي

وبرغم إختلاف هذه الأشكال الثلاثة للربيع الإقطاعي فهي كلها تعبر عن نمط واحد من العلاقات الإنتاجية لإستغلال الإقطاعيين للفلاحين.¹³

2-3- الربيع الرأسمالي:

مع تطور الربيع النقدي في النظام الإقطاعي تحرر بعض الفلاحين من التبعية للفلاحين عن طريق إفتداء حريتهم بالمال وتحولوا إلى منتجين صغار مستقلين. في البداية كانت العلاقة بين الفلاحين والإقطاعيين على شكل التعاقد على إستأجار الأرض لإنتاج الغلة التي تلبى أساسا إحتياجات الفلاح وأفراد أسرته، وبعد ذلك تكونت فئة من الفلاحين الميسرين الذين يصبحون مستأجرين وأصحاب أعمال، بمعنى أنهم يستأجرون الأرض من الإقطاعي ويستزعمونها بإستخدام العمل المأجور، وكذلك فإن الرأسماليين الذين يستثمرون رؤوس أموالهم يحصلون على ربح معين وهم مضطرين لدفع جزء من هذا الربح لمالك الأرض مقابل تأجير الأرض، والذي يسمى بالربيع الزراعي الرأسمالي، فعلى الرغم من إختلاف الربيع الإقطاعي عن الربيع الرأسمالي نجد أنهما يشتركان في صفة واحدة وهي أن كل منهما يعتبر شكلا إقتصاديا لتحقيق الملكية الزراعية.

1-2-3- الربيع التفاضلي :

هو شكل معين لفائض القيمة الإضافي الناتج عن الإحتكار الرأسمالي للأرض كموقع إنتاج، وهذا الإحتكار الذي ينشأ نتيجة لضيق الأرض وخصوبتها وموقعها. وينقسم الربيع التفاضلي من حيث ظروف نشأته وخصائص تحول الربح الإضافي إلى دخل لمالك الأرض إلى قسمين ريع تفاضلي أول وريع تفاضلي ثاني.

1-1-2-3- الربيع التفاضلي الأول:

هو شكل من أشكال الربيع الرأسمالي ينشأ نتيجة التفاوت في خصوبة الأرض الزراعية وموقعها الجغرافي ويمكن تقسيمه إلى قسمين:¹⁴

1-1-1-2-3- الربيع التفاضلي الأول المرتبط بالخصوبة:

هو الفرق بين السعر الإجتماعي لإنتاج المنتجات الزراعية التي تحده ظروف الإنتاج في أقل الأراضي خصوبة وبين السعر الفردي لإنتاجها في الأراضي المتوسطة والممتازة بالخصوبة، للتبسيط نفترض المثال التالي من خلال الجدول رقم (2-11) نلاحظ من الجدول تفاوت إنتاجية العمل المبذولة في كل رقعة على الرغم من تساوي النفقات فمستأجرو الرقعات الثلاثة يحصلون على 4,5,6 أطنان على التوالي. نتيجة لذلك فإن السعر الفردي للإنتاج (تكلفة الإنتاج + الربح المتوسط) يكون أكبر في الرقعة الأولى الرديئة، حيث يصل إلى 30 دولار للطن الواحد، وفي الرقعة الثانية 24 دولار والثالثة 20 دولار إلا أن السوق لا تعترف بهذا التفاوت في الأسعار ففي حالة تساوي السلع من حيث الجودة تباع جميعها بسعر السوق الموحد.

إذا افترضنا أن سعر السوق المتوسط هو 24 دولار، فإن مستأجر القطعة الأولى لن يحصل على أي ربح، وبالتالي سوف يتجه إلى إستثمار رأسماله إلى قطاعات إنتاجية تكفل له الربح المتوسط، ونتيجة لذلك سوف ينخفض الإنتاج الزراعي لأن الأراضي الرديئة سوف تخرج من دائرة الإنتاج الزراعي، وهذا من شأنه أن يحدث عجزا في الطلب على النتوجات الزراعية فترتفع على إثر ذلك الأسعار فتعود من جديد الأراضي الرديئة إلى حقل الإنتاج لتغطية الإنتاج، وبالتالي حاجة المجتمع تتغطي بجملة المنتوجات التي تغلها الرقعات الثلاثة، فإن السعر لابد أن يرتفع إلى ذلك المستوى الذي يؤدي إلى تحقيق ربح في أردء الرقعات، أي أن السعر الإجتماعي للإنتاج يتوقف على الإنتاج في أردء الرقعات الزراعية أي الرقعة رقم 1 وبالتالي فالسعر الإجتماعي هو 30 دولار للطن.

في ظل هذه الظروف نجد أن مستأجري الأراضي المتوسطة والممتازة اللذان يقل السعر الفردي لإنتاجهما عن السعر الإجتماعي، سوف يكسبان دائما ربحا إضافيا يبلغ 30 و60 دولار على التوالي، ويدفعانه لمالكي الأراضي في صورة ريع تفاضلي أول.

جدول رقم: (2-11) الربيع الناشئ عن ثلاث أراضي متفاوتة الخصوبة

أرقام رقعات الأرض المختلفة الخصوبة	1 (الريثة)	2 (المتوسطة الخصوبة)	3 (الخصبة)
إنفاق الرأسمال بالدولار	100	100	100
الربح المتوسط بالدولار	20	20	20
الإنتاج بالطن	4	5	6
السعر الفردي للإنتاج بالدولار	بالنسبة لجملة الإنتاج	120	120
	بالنسبة للطن الواحد	30	24
السعر الاجتماعي للإنتاج بالدولار	بالنسبة لجملة الإنتاج	120	150
	بالنسبة للطن الواحد	30	30
الربح التفاضلي الأول بالدولار	-	30	60

المصدر: ماهر عسل، الإقتصاد السياسي للرأسمالية، مرجع سبق ذكره ص: 228

3-1-2-2-1-2-3 الربح التفاضلي المرتبط بالموقع:

قد ينشأ كذلك الربح التفاضلي الأول نتيجة إختلاف مواقع الأراضي الزراعية، ويختلف هذا الربح عن الربح التفاضلي الأول المرتبطة بالخصوبة بأنه ذو صبغة قيمية وذلك لأن مقداره لا تحدده كمية إضافية من المنتجات الزراعية وإنما يحدده التوفير في مصروفات نقلها.

3-2-2-3 الربح المطلق:

عند دراسة الربح التفاضلي إفترضنا أن مستغلو الأراضي الزراعية الريثة لا يدفعون ريعا زراعيا ولا يجد مصدرا لدفعه، لأنه بالكاد يحصل على تكلفة الإنتاج ومتوسط الربح، غير أنه في الواقع أن ملاك الأراضي لا يقدمون أراضيهم مهما كانت درجة رداءتها في ظل هذا الطرح يجب على مستأجري أراضي أن يحصلوا على زيادة معينة في متوسط الربح لكي يسدوا الربح الزراعي، وفي ظل سعر 30 دولار للطن يصبح من المستحيل عليهم ذلك لأنهم يبيعون الطن ب30 دولار مع إحتساب تكلفة الإنتاج ب 25 دولار ومتوسط الربح ب5 دولار، ولا يبقى لديهم شيء يدفعونه للملكي الأراضي الريثة وعندئذ تأخذ هذه الأراضي في الخروج من دورة الإنتاج الأمر الذي يترتب عليه إنخفاض الإنتاج فيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية فترفع بذلك الأسعار عن السعر الاجتماعي للإنتاج من 30 دولار إلى 35 أو 40 دولار، وبذلك يستطيع صاحب العمل إستأجار الأرض الريثة في ظل هذا السعر، حيث يكون بمقدور المستأجر تغطية تكاليف الإنتاج والحصول على متوسط ربح وتوفير ربح إضافي يمكن إعطائه لصاحب الأرض في صورة ربح. وبالتالي فالربح المطلق هو الشكل الصرف للربح.

3-3-3 الربح الاحتكاري:

من منطلق أن عرض الأرض ثابت، ولا يمكن زيادة كميتها أي العرض في الأرض الزراعية عديمة المرونة¹⁵ ينشأ هذا الشكل من الربح عندما تتميز الرقعة الزراعية بنوعية خاصة تجعل إنتاجية العمل تحقق دخلا إحتكاريا أي يحقق دائما ربحا إضافيا، فمثلا هناك أصناف معينة من العنب تزرع في ظروف خاصة من حيث المناخ و التربة تدخل في صناعة أنواع فاخرة من النبيذ ولما يطرح هذا العنب في السوق بكميات محدودة نظرا لشروط إستزراع الفريدة، فإن سعره يرتفع إرتفاعا مذهلا فوق سعر الاجتماعي للإنتاج محققا بذلك ما يسمى الربح الإحتكاري الذي يحصل عليه أصحاب الأراضي النادرة، والذي يتمثل في الفرق بين السعر الإحتكاري للمنتوج في السوق وبين قيمته.

يظهر من إستعراض النظريات السابقة أن الإقتصاديين لم يتفقوا على مفهوم محدد للربح، كما يظهر مدى الاضطراب والغموض الذي وقعوا فيه عند تحديد ثمن العناصر التي تشترك في هذا الربح، ففي حين يرى ريكاردو أن الربح يتحدد بثمن عنصر واحد فقط من عناصر الإنتاج وهو الأرض، نرى مارشال يضيف إليه ثمن عنصر آخر هو رأس المال، ثم يأتي بعد ذلك الإقتصاديون المحدثون فيدخلون ثمن بقية عناصر الإنتاج الأخرى ضمن هذا المفهوم.

4- أشكال أخرى للربح:

4-1- الربح في الصناعة الإستخراجية:

إلى جانب ملاك الأراضي الذين يحصلون على الربح، فثمة جزية أكبر في صورة ربح تفاضلي وإحتكاري يحصل عليها أصحاب الأراضي التي توجد في باطنها ثروات طبيعية، وألية تكوين الربح في مثل هذه الأراضي يشبه مثيله في الزراعة وكلما كانت الأراضي غنية بخامات المعادن والهيدروكربونات، وكان عمقها أقل، وكلما كانت الأرض قريبة من أسواق التصريف إنخفض السعر

الفردى لإنتاج الخام مقارنة بالسعر الاجتماعي للإنتاج (أي سعر الخام في الأسواق العالمية) في أسوأ ظروف الإستخراج، وبذلك فإن ملاك الأراضي الغنية بالثروات الطبيعية يحصلون على ربح إضافي في صورة ربح تفاضلي أو مطلق أو إحتكاري¹⁶، ومن الملاحظ أن هذه الثروات المطمورة في باطن الأرض قابلة للنضوب وبالتالي فربيعها الإقتصادي مؤقت ويمكن أن يدرج ضمن ما يسمى شبه الربح¹⁷.

2-4- ربح الأراضي المستعملة في البناء:

إن الأراضي التي تقام عليها مؤسسات صناعية ومنشآت سكنية وطرق يحصلون أيضا على ربح، ويتميز ربح هذه الأراضي بعدة خصائص منها¹⁸:

- بما أن عرض الأرض ثابت فإن زيادة عدد السكان يترجم في الزيادة في الطلب على السكن، وبالتالي يزيد ربح هذه الأراضي.
- في مجال البناء لا وجود لعامل مثل خصوبة التربة.
- يكتسب موقع أراضي البناء دورا هاما في تكوين ربيعها (القرب من المدينة أو المؤسسة الصناعية أو شبكة المواصلات)
- 3-4- الربح موارد المحيطات والبحار.
- 4-4- ربح العمالة المؤهلة.
- 5-4- ربح استغلال المواقع الطبيعية.
- 6-4- ربح المهن الحرة.
- 7-4- الربح ذو الطبيعة القانونية الناتج أساسا عن امتيازات جغرافية وظروف تاريخية.

ثالثا : الاقتصاد الريعي

1- مفهوم الاقتصاد الريعي:

لقد إستحوذ الربح على إهتمام الإقتصاديين منذ القدم وخاصة مع الإقتصاديين التقليديين أمثال ألفريد مارشال و دافيد ريكاردو، الذي كان له دور كبير في تطوير فكرة الربح. فحسب ريكاردو المناجم شأنها شأن الأرض تدفع ريعا لأصحابها ومنه ففكرة الربح أصبحت تستخدم في جميع الأحوال التي يتمتع فيها بعض الأفراد بدخول نتيجة لمزايا طبيعية أو تفضيلية، سواء في الموقع أو المناخ أو غير ذلك، وهكذا ينصرف إصطلاح الربح في مفهومه الواسع إلى كل أشكال الدخول الراجعة إلى هبات طبيعية. إن الاتجاه الحديث في النظرية الإقتصادية يميل إلى عدم التمييز بين مختلف أثمان عناصر الإنتاج والربح بإعتبار هذا الأخير لا يعدو أن يكون ثمنا كغيره من الأثمان، وقد ساعد في ذلك هو أن ظاهرة الربح لا تمثل عادة في الإقتصادات الحديثة سوى نسبة ضئيلة من الناتج القومي، ولكن في بعض الظروف الإستثنائية قد يشكل الربح جزءا مهما في الحياة الإقتصادية، لكون أن الربح بإعتباره نوعا من الدخل غير مرتبط بدورة الإنتاج، فنحن عندما نتحدث هنا عن الربح والاقتصاد الريعي، فإننا لا نثير المعنى الاقتصادي للربح كثنم لأحد عناصر الإنتاج، وإنما نتحدث بشكل خاص عن الوظيفة أو السلوك الاجتماعي لفئة تحصل على نصيب من الناتج دون أن يكون لها إسهام أو مسؤولية خاصة في تحقيق هذا الناتج.

جاءت المساهمات الأولى في تطوير مفهوم الإقتصاد الريعي من خلال دراسة التبعات الإقتصادية لتأميم قطاع النفط في إيران خلال الخمسينات من القرن الماضي، وما ترتب عن ذلك من إرتفاع ملحوظ في العائدات النفطية وتبوأ الدولة موقع المركز في الاقتصاد من خلال إرتفاع معدلات الإنفاق الحكومي بدون الحاجة إلى فرض ضرائب، وأفضت الزيادة الحادة في أسعار النفط، ومنه حجم العائدات النفطية للدول المصدرة في أعقاب حرب أكتوبر 1973، إلى إعادة الإهتمام بمفهوم الإقتصاد الريعي، وعليه سوف نعرض بعض التعاريف من الإقتصاديين الذين إهتموا بهذا المجال ونظروا له:

* يعرف الدكتور حازم الببلاوي الإقتصاد الريعي بقوله " عندما نصف إقتصاد بأنه ريعي، فإننا نشير عادة إلى الأوضاع التي تغلب عليها عناصر الربح الخارجي، ونعتقد أن المصدر الخارجي للربح يعتبر أمرا أساسيا في تحديد مفهوم الإقتصاد الريعي، لأن الربح الخارجي وخاصة إذا كان مهما بالنسبة للناتج القومي فإنه يشير إلى تحويلات من القطاع الخارجي دون أن يفترض وجود قطاعات إنتاجية محلية مهمة، ولذلك نستخدم إصطلاح الإقتصاد الريعي بشكل أساسي للأحوال التي يلعب فيها الربح الخارجي دورا أساسيا في الحياة الإقتصادية"¹⁹.

*يتعرفه د. عارف دليّة بأنه " الإقتصاد الذي يغلب عليه الطابع الريعي، من خلال طبع الربح كعلاقة أساسية لهذا المجتمع أو الإقتصاد بطابع خاص ومميز"²⁰.

*وصف الباحث جياكومو لوشيانى دولة الربح بدولة رصد التخصيصات " إن الدولة بالنظر لكونها مستقلة عن قوة الإقتصاد المحلي ليست بحاجة إلى صياغة أي شيء يستحق أن يسمى سياسة اقتصادية فكل ما تحتاج إليه هو سياسة مصروفات، ولأن إرادات الدولة تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي فإن مجرد الإنفاق محلياً سيؤدي إلى نمو معدل هذا الناتج إلى حده الأقصى والمشكلة الوحيدة المتعلقة بإقتصاد رصد التخصيصات هي الحصول على أقصى إيراد ممكن من العالم"²¹.

- يعرف الإقتصادي د. محمود عبد الفوضيل الإقتصاد الريعي بأنه "كل إقتصاد أو مجتمع يتميز بعدد من السمات الإجتماعية والإقتصادية، التي يعتبر أكثرها أهمية هو إنفصام العلاقة بين تيار العائدات ذات الطابع الريعي والتي مصدرها خارجي وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل"²².

- يعرفه الباحث الإيراني حسين مهداوي "كل دول تتلقى موارد كبيرة من الربح الخارجي بشكل منتظم، حيث يتم تحصيل هذا الربح من أفراد أو شركات أجنبية أو حكومات أجنبية إلى أفراد أو شركات أو حكومة البلد المعني، ونضرب لذلك عدة أمثلة كدفع رسوم قناة السويس أو استخدام أنابيب النفط المارة في البلدان المعنية، إضافة إلى العوائد المحصلة من طرف الدول المصدرة للنفط"²³.

وعليه وإستفادة من التعاريف السابقة يمكن إستنتاج أو تبني التعريف التالي:

الإقتصاد الريعي هو إقتصاد مبني أساساً على جود ميزات طبيعية أو جغرافية أو إقتصادية أو سياسية تبرز بفعل ظروف دولية لدى بعض الدول الغنية بالثروات الطبيعية، ويمثل إستغلال هذه الثروات (منح إمتيازات، إستخراجها وتصديرها خام) عصب الحياة الاقتصادية في هذه الدول، ويتفق العديد من الباحثين على الطبيعة الربعية لعائدات هذه الثروات، ويستند هؤلاء على حقيقة أن سعرها في الأسواق الدولية يصل إلى عشرة أضعاف تكلفتها إنتاجاً أو أكثر بكثير إعتماًداً على الأسعار السائدة، كما أن حجم ونسبة الدخل الحكومي من هذه المصادر إلى مجموع مداخيل الدولة يحدد درجة ربوعية هذه الدولة أو تلك، أي درجة إعتماًداً على ثرواتها الطبيعية مقارنة بدرجة إعتماًداً على قدراتها الإنتاجية وفعاليتها الاقتصادية الذاتية، ونظراً لما تمثله هذه العائدات الربعية من أهمية بالغة كمصدر أساسي للدخل في هذه المجتمعات، تم تطوير مفهوم الإقتصاد الريعي كمدخل لتفسير أنماط التنمية في هذه الدول.

2- خصائص الإقتصاد الريعي:

على ضوء التعاريف السابقة من الباحثين المهتمين بهذا المصطلح نستنتج الخصائص العامة للإقتصاد الريعي.

1-2- الإعتتماد الشديد على ربح الموارد الطبيعية:

ما يجب الإشارة إليه وكما قلنا سابقاً أن ظاهرة الربح هي ظاهرة عامة تعرفها جميع الاقتصاديات سواء إشتراكياً أو رأسمالية، ولكن قد تختلف الأهمية النسبية للربح في الإقتصاد من دولة إلى أخرى، فالدول الصناعية الكبرى لا يشكل الربح نسبة إلى ناتجها الإجمالي سوى نسبة ضئيلة مقارنة بالدول التي يشكل فيها الربح نسبة كبيرة قد تتجاوز 10% من الناتج الإجمالي الخام وأكثر من 40% من إجمالي الصادرات حسب تصنيف البنك الدولي للإقتصاديات الربعية. والجدول التالي يبين مؤشرين عن نسبة الإعتتماد على الربح من خلال نسبة الصناعة الإستخراجية إلى الناتج المحلي الخام ونسبة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات في بعض الدول العربية، وتوحي هذه المؤشرات عن التبعية والإعتتماد الشديد على إرادات الصناعة الإستخراجية في الإقتصاد الوطني.

الجدول رقم: (2-12) مؤشراً تصنيف الإقتصادات الربعية في الدول العربية النفطية

السنة	نسبة الصناعة الإستخراجية إلى الناتج المحلي الخام %	السنة	نسبة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات %
1990	23	1996	27.5
1999	19.3	1999	63.3
2000	26.7	2000	71

المصدر: من إعداد الباحثين إعتماًداً على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2000.

2-2- المصدر الخارجي للربح:

مصدر الربح الذي يحصل من طرف الدولة هو في الغالب يأتي من مصادر خارجية أو أجنبية، وبالتالي هذا الربح خاضع لعوامل خارجية خارجة عن نطاق الدولة المحصلة للربح، وبالتالي هي ليست مسؤولة عن تحديد قيمته في الأسواق العالمية. وتعتبر هذه الخاصية عن درجة اعتماد الدولة على عوامل خارجية غير مستقرة وعن درجة تبعيتها لهذه العوامل.

2-3- غياب الروابط الإنتاجية:

العائد في الاقتصاد الريعي غير مرتبط بدورة الإنتاج أي هناك إنفصال بين تيار العائدات الريعية والجهد الإنتاجي للمجتمع. فمثلا نجد أن القطاع الإستخراجي أو بالأحرى القطاع المحرك للإقتصاديات الريعية يعتمد بالدرجة الأولى على كثافة رأسمال وعمالة ذو مؤهلات وخبرة عالية لأن الإنتاج الإستخراجي يرتبط تاريخيا بدور الخبرة الأجنبية في إكتشاف وإستغلال هذه الثروات الطبيعية،

2-4- دور متعاطم للدولة في الاقتصاد:

تنبع أهمية دور الدولة في الاقتصاد من حقيقة أن الدولة هي الجهة الرئيسية التي تحصل على الربح الخارجي نتيجة لنمط ملكية الحقول النفطية في هذه الدول، مما يمكن الدولة من أن تلعب دورا رئيسيا في إعادة توزيع الربح على السكان²⁴، وتحديد النسيج الإجتماعي والإقتصادي للمجتمع، مما يساهم في تعاطم دور الدولة في الإقتصاد. والجدول التالي يبين دور الدول في النشاط الاقتصادي من خلال مؤشر الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الخام في بعض الدول العربية من سنة 1970 إلى سنة 1993، وهذا ما يوحي إلى الدور الكبير الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق العام.

جدول رقم: (2-13) نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الخام في بعض الدول العربية النفطية

البلد	70-80	85-80	90-85	93-90
السعودية	56.3%	68.5%	52.6%	48.5%
الجزائر	28.5%	34.5%	32.6%	29.3%
عمان	54.7%	32.1%	46.9%	44.6%
الكويت	30.7%	45.7%	58.9%	110%
قطر	49.1%	56%	50.3%	44.5%

المصدر: عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مرجع سبق ذكره ص: 95

2-5- ضعف الإيرادات الضريبية ضمن هيكل إيرادات الدولة:

في الحالات الطبيعية تقوم الحكومات المعاصرة بالركون إلى الضرائب كمصدر أساسي للدخل ولا يستثنى من ذلك إلا بعض الدول ذات الكثافة السكانية البسيطة والتي تتميز بثروات طبيعية تغنيها عن فرض الضرائب، كدول الخليج العربي المنتجة للبتروول²⁵. ويعتمد حجم الوعاء الضريبي المتاح للدولة إلى حد كبير على حجم القاعدة الإنتاجية المحلية ومدى تقدمها. ويستنتج من ذلك اعتماد الدولة على القطاع الخاص والمجتمع المحلي برمته في تحقيق الدخل. وعلى صعيد الاقتصاد السياسي تتيح مثل هذه العلاقة للمجتمع المحلي دورا مهما في عملية إتخاذ القرار والرقابة والمحاسبة من خلال الآليات الديمقراطية الحديثة المتعارف عليها. في المقابل نجد أن اعتماد الحكومات في الدول النفطية على الربح الخارجي قد حررها من الاعتماد على قاعدة الإنتاج المحلية في تحقيق الدخل ويمكن غياب الضرائب الحكومات في الدول النفطية الريعية من قلب الشعار الذي رفعته الثورة الصناعية والعلمية في الدول الغربية "لا ضريبة بدون مشاركة

3- عناصر الاقتصاد الريعي:

عندما تشكل عائدات مورد طبيعي المصدر الرئيسي للدخل في بعض الدول ويكون مصدر هذا الدخل خارجي فإن إعادة التدوير الداخلي لهذا المصدر الريعي داخل الاقتصاد القومي يؤدي إلى توليد تشكيلة من الدخول الريعية الثانوية أو المشتقة من خلال برامج الإنفاق العام، وهذا الشكل يتألف الإقتصاد الريعي من عنصرين أساسيين تميزه عن الربح بمفهومه التقليدي وهما:

3-1- الربح الخارجي:

إن الدولة كجهاز إجتماعي تلعب وبالأخص في البلدان النامية دورا واسعا في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والإجتماعية والثقافية. إن هذا الدور يستند إلى قوة اقتصادية حقيقية وهي هيمنة الدولة على الموارد الاقتصادية الضرورية لحياة المجتمع من ملكية أو إستثمار أو علاقات مع العالم الخارجي أو تصريف وتوزيع وتمويل... الخ. إن هذا الدور يتطلب من الدولة السعي المستمر لتعظيم مواردها وتوسيع قدراتها. إن هذه الخاصية هي من أبرز الملامح التي تتصف بها الدولة في الشرق من خلال أسلوب الإنتاج الآسيوي²⁶، الذي يعبر عن التشكيلة الإجتماعية التي تميز تطور الشعوب في بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا

اللاتينية²⁷. إن طابع المداخل الحكومية ذو المصدر الخارجي وطريقة تحصيله ينعكسان على طبيعة النظام السياسي وعلى المضمون الاجتماعي للدولة ووظائفها الاقتصادية وطريقة استخدامها لمداخلها ووجوه إنفاقها، وبالتالي فهذه المداخل تحدد ما يسمى ظاهرة الربح الخارجي.

2-3- الربح الداخلي:

إن الدخل الذي تحصل عليه الدولة في إطار الاقتصاد الريعي، والذي يكون مصدره خارجي كما قلنا سابقاً يعاد حقنه في الاقتصاد المحلي فيتوغل إلى البنى الاجتماعية والطبقات المختلفة، وإلى الفئات والأفراد ليطلع المجتمع بكامله بطابع ريعي سواء في طريقة أو مصادر حصول أفرادها على الدخل أو في نسبة الدخل ذي الصفة الريعية وحجمه بالمقارنة بجملة الدخل الذي يحصل عليه الأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة، فيؤدي ذلك إلى ظهور تشكيلة من الدخول الريعية²⁸. وهكذا تساعد الدولة على خلق ظروف تسمح لفئات أخرى باكتساب أنواع متعددة من الربح الداخلي، فالتجارة مثلاً كما هو الحال في العديد من المهن والحرف لا تعدو أن تكون مناسبات للإفادة من المزايا والظروف الخاصة التي تتوفر لبعض الفئات بحكم القانون، فالشركات الأجنبية لا تستطيع ممارسة نشاطاتها في هذه الدولة إلا من خلال وكلاء محليين وقد استفاد من هذا الوضع عدد من العائلات التجارية التي لم تلبث أن كونت تجمعات مالية المطلوب

ثالثاً: الدول المصدرة للنفط نموذجاً

1- خصائص الدول المصدرة للنفط:

* الإعتدال المفرط على عائدات النفط بإعتبارها الركيزة الأساسية لكل نشاط إقتصادي في هذه الدول، مثل ما هو مبين في الجدول رقم (2-15) حول نسبة إعتدال بعض المصدرين الكبار للنفط في العالم على إيراداته، فنجد السعودية بإعتبارها أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم تعتمد على إيرادات هذا المورد بنسبة 79%، وهي نسبة كبيرة جداً ناهيك عن الدول الأخرى الكبرى المصدرة للنفط، كنيجيريا وغينيا وأنغولا بنسبة تتراوح بين 80 و90%.

جدول رقم: (2-15) نسبة الإعتدال على إيرادات النفط عند بعض المصدرين الكبار عام 2000

الدولة	الإعتدال على النفط
أنغولا	90%
غينيا الإستوائية	88%
عمان	85%
نيجيريا	82%
العربية السعودية	79%

المصدر: سفيتلانا تساليك، أنيا شيفرين، الرقابة على النفط دليل صحفي في مجال الطاقة والتنمية، مرجع سبق ذكره ص: 113
* إنها دول نامية على تفاوت في مستوى النمو، ولذلك فإن حاجتها إلى الموارد المالية وبخاصة الأجنبية تشتد عنها في الدول الصناعية²⁹.

* تصنف معظم الدول المصدرة للنفط ضمن الإقتصاديات الريعية، حسب تصنيف البنك الدولي³⁰، والذي يعتبر أن الإقتصاد الريعي هو الإقتصاد الذي يشكل الإنتاج المنجمي فيه (أو إنتاج المحروقات) 10% على الأقل من الناتج الداخلي الخام، وتشكل فيه الصادرات المنجمية 40% على الأقل من إجمالي الصادرات. والسمة الأساسية لهذا الربح أن مصدره خارجي³¹، كما تكون درجة تبعية هذه الدول لهذه العوامل كبيرة ومؤشر ذلك هو درجة الريعية الخارجية³².

* إن صناعة النفط بدأت في تلك الدول كصناعة أجنبية، حيث تسيطر عليها الشركات العالمية العملاقة من خلال نظام الإمتياز. ولقد كانت هذه الامتيازات مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالتاريخ السياسي لتقدم المصالح الغربية الإقتصادية وتقدمها لقد كانت إمتيازات ضخمة منحت مقابل مردود مالي صغير³³، وهو ما ترتب عليه:

• عزل صناعة النفط عن الإقتصاد الوطني، وإقتصار أثرها على العوائد النقدية التي تدفعها الشركات لحكومات تلك الدول³⁴، وترتب على ذلك أن درجة التقدم التكنولوجي العالية التي يعكسها قطاع النفط لم تكن لتمتد إلى بقية قطاعات الإقتصاد الوطني³⁵.

• ظالة نصيب تلك الدول من الربح النفطي بالمقارنة بما تحصل عليه الشركات البترولية الأمريكية والبريطانية، ونتيجة لذلك تحصل الشركات الغربية لتصنيع وتصريف النفط على الحصص العظمى من هذا الربح³⁶.

- التفاوت الكبير فى الخبرة والمعرفة بين الطرفين فى ميدان البحث والتنقيب وتنمية الحقول النفطية وإستثمارها³⁷.
- النقص الكبير فى رؤوس الأموال المتخصصة والرغبة فى المخاطرة مما أدى إلى إرتفاع عائد رأس المال فى الصناعة النفطية مقارنة بالصناعات ذات المخاطرة الأقل.

• ضئالة نصيب ما تستوعبه صناعة النفط من الأيدي العاملة الوطنية وذلك بسبب³⁸:

* إعتداد الشركات الأجنبية بدرجة كبيرة على الأيدي العاملة الأجنبية وخاصة فى مجال الوظائف العليا، إما لنقص الخبرة المطلوبة بين العمالة المحلية أو لرغبة الشركات فى تأكيد عزل هذه الصناعة عن الإقتصاد الوطنى وضمان إستمرار السيطرة عليها.

* التطور التكنولوجى السريع، والتوسط فى إدخال الميكنة ووسائل التحكم الآلى ما أدى إلى النقص المستمر فى الإعتداد على العنصر البشرى بصفة عامة.

* ضعف الحلقات الإنتاجية والإستهلاكية للقطاع النفطى الشىء الذى أدى إلى إختلال فى الهيكل الإنتاجى. لأن قطاع النفط فى هذه الدول كما قلنا سابقا يتصف بالإنعزال وعدم التشابك مع بقية القطاعات الأخرى مما يقلل من دوره فى زيادة إنتاج السلع والخدمات وتنوعه،

2- الرىع فى صناعة النفط:

كما قلنا فى السابق أن الرىع من الناحية النظرية فى الفكر الإقتصادى هو أحد مكونات الدخل، وهو مردود عامل إنتاج الأرض، وبشكل أعم هو مردود ملكية الموارد الطبيعية وكل ما يتعلق بكافة الموارد التى لم تكن من صنع الإنسان كالمناخ والموقع الجغرافى الذى يأخذ فى كثير من الأحيان بعدا إستراتيجيا كما فى معظم الدول المصدرة للنفط، وبمعنى آخر الرىع هو الدخل الناشئ من هبات الطبيعة. وإذا أردنا أن نعرف الرىع الإقتصادى بشكل أدق فهو الفارق بين السعر السوقى لسلعة ما أو عامل إنتاج وتكلفة الفرصة بمعنى آخر هو مبلغ إضافى مدفوع (فوق ما ينبغى دفعه مقابل أفضل إستخدام بديل) مقابل شىء عرضه محدود سواء فى الطبيعة أو بسبب البراعة البشرية، فمثلا منظمة الدول المصدرة للنفط عبارة عن إحتكار يبقى على إمدادات النفط منخفضة بصورة مصطنعة بالمقارنة بالإنتاج العالمى الممكن مما يرفع السعر، وتمثل التكلفة الإضافية الناتجة عن إرتفاع السعر التى يتحملها المستهلكون الرىع الإقتصادى³⁹. ولتوضيح هذه الفكرة نتخذ المثال التالى :

تعتبر العراق من أهم الدول النفطية بحكم إحتياطها الضخم الذى يزيد مرتين عن حجم إحتياطه المؤكد، نتيجة لغياب عمليات الإستكشاف خلال العقدين الماضيين، المؤكد يقدر (100) مليار برميل⁴⁰، وبحكم موقعها الجغرافى فى منطقة الخليج العربى التى تعتبر من أكبر المناطق إنتاجا لهذه المادة الحيوية فى العالم، ونفطها من أجود النفوط فى العالم لسهولة إستخراجها من خلال تركزة بالقرب من القشرة الأرضية، ولهذا يعتبر إستغلال النفط فى هذه المنطقة الأقل تكلفا فى العالم. كما أن تطوير الحقول النفطية فى العراق تقدر تكلفته بنحو 4500-5000 دولار للبرميل اليومى، وتعتبر قليلة إذا ما قارناها بمناطق إنتاج أخرى فى الوم أمثلا. لحساب الرىع المحقق فى حقل مجنون مثلا فى جنوب العراق فإن تطوير 0.6 مليون برميل يوميا من الطاقة الإنتاجية من هذا الحقل سيكلف 3 مليارات دولار (مع أخذ الرقم الأعلى لتكلفة التطوير على أساس البرميل اليومى). فإذا كانت شركة النفط العراقية ولتطوير هذا الحقل سوف تقترض 3 مليارات دولار على أن تسدها على مدى 20 عاما بنسبة فائدة 10% تتضاعف سنويا ، فإن خدمات الديون (الأصل + الفائدة) ستكون نحو 352 مليون دولار سنويا أو نحو 1.6 دولار للبرميل اليومى، هذا فيما يتعلق بتكلفة رأس المال ، وإذا ما أضيف 1.5 دولار كتكلفة إنتاج البرميل الواحد تصبح إجمالى تكلفة البرميل 3.1 دولار، وإذا أظفنا إلى ذلك متوسط تكلفة النقل إلى ميناء التصدير والبالغة 0.4 دولار للبرميل، فعندئذ تصبح التكلفة الإجمالية للبرميل على أساس التسليم على ظهر السفينة 3.5 دولار للبرميل، وإذا تم بيع هذا النفط بسعر 35 دولار للبرميل يصبح الرىع الذى تحققه شركة النفط العراقية 31.5 دولار للبرميل⁴¹ مقارنة مع مناطق إنتاج أخرى ترتفع فيها تكلفة الإنتاج نتيجة وجود النفط فى أعماق كبيرة تحت سطح الأرض. بالإضافة إلى إرتفاع نسبة الشوائب فى الخام كما تنخفض نسبة تركيز الخام الطبيعى فى الصخور الذى تحملها ولهذا فكلما إرتفعت التكلفة الحدية للإستخراج كلما قل الإنتاج وقل بذلك الرىع الإقتصادى الناشئ عن هذه الصناعة النفطية.

3- الرىع مصدر أهمية النفط الخام:

مثل ما قلنا سابقا أن إنتاج النفط الخام وتصديره مازال هو المرتكز الذى تقوم عليه بعض الدول النفطية،

فمثلا في قطر قدرت قيمة النفط الخام المنتج عام 1993 بمبلغ 2400 مليون دولار و قدرت قيمة المكثفات وسوائل الغاز التي تم إستخلاصها من الغاز المصاحب لإنتاج النفط بنحو 125 مليون دولار وإذا أخذنا في الإعتبار تكاليف إنتاج النفط وإستخلاص المكثفات وسوائل الغاز المقدر بنحو 600 مليون دولار، أي حوالي 2.5 دولار للبرميل في ظل سعر 16.3 دولار للبرميل فإن صافي دخل الدولة من إنتاج النفط الخام يقدر بنحو 1952 مليون دولار أو بنحو 7000 مليون ريال قطري متضمنا أرباح المؤسسات⁴²، وهذا الربح الناتج عن إنتاج وتصدير النفط هو المصدر الأساسي المستقل لإيرادات الميزانية العامة التي يتوقف عليها الإنفاق العام المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي والإجتماعي في هذه الدولة. وعلى الرغم من أن قطاع النفط له دور فعال من خلال تزويد الصناعات الأساسية بالغاز المصاحب لإنتاج النفط الذي وفر طاقة ومواد خام رخيصة، بالإضافة إلى تزويد مصافي التكرير بإحتياجاتها لسد حاجة الإستهلاك المحلي وتوفير فرص العمل لنحو 3500 عامل أي بنحو 1% من قوة العمل القطرية⁴³، إلا أن تبقى أهمية النفط الخام على الرغم من هذه المساهمات المهمة مرتكزة على ريعه الإقتصادي، وبإستمرار تدفق هذا الربح عند المستوى الذي يسد حاجة الإنفاق العام. فالربح النفطي هو الذي يمكن الدولة من تمويل الإستثمارات الجديدة وإقامة البنية الأساسية وتمويل النشاطات الاقتصادية والإجتماعية. وبالتالي لا تكمن أهمية النفط في كونه مصدر مهم للطاقة لإقامة صناعات وتنوع القاعدة الإنتاجية ولكن في قيمة الربح الذي يحققه عند تصريفه في الأسواق العالمية.

خاتمة:

نظرا لقلّة وضعف الجانب التنظيري لظاهرة الإقتصاد الريعي حيث لم يتفق المهتمون بهذه الظاهرة على إرساء نظرية عامة تحدد المكونات أو العناصر الأساسية لتشكل الإقتصاد الريعي في الوقت الذي نلمس من خلال الدراسة أن هناك اتفاقا على المحددات والمركبات الأساسية لنظرية الربح في بعدها الإقتصاد على مستوى الإقتصاد الوضعي التقليدي والإقتصاد الإسلامي فهذه الدراسات هي محاولة لتقديم رؤية حول طبيعة المحددات والمركبات النظرية المتعلقة بتشكل ظاهرة الإقتصاد الريعي بالإعتماد على المراجعة النقدية لأهم الإسهامات والدراسات السابقة التي تناولت الظاهرة نتائج الدراسة: وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1 - لم يتفق المفكرون الإقتصاديون على تحديد مفهوم موحد للربح ففي حين يرى ريكاردو أن الربح يتحدد بثمن عنصر واحد فقط من عناصر الإنتاج وهو الأرض، نرى مارشال يضيف إليه ثمن عنصر آخر هو رأس المال، ثم يأتي بعد ذلك الإقتصاديون المحدثون فيدخلون ثمن بقية عناصر الإنتاج الأخرى ضمن هذا المفهوم.
- 2- ويختلف الربح عن غيره من أثمان عناصر الإنتاج الأخرى من حيث كونه يتعلق بالموارد الطبيعية ذات الطبيعة الخاصة والنادرة
- 3- فالربح ما هو إلا فائض عن دخول عوامل الإنتاج الأخرى يحصلها مالك المورد الطبيعي بدون أن يتحمل أي مجهود أو تضحية في سبيل عرضها
- 4- يتفق مفهوم الربح في الإقتصاد الإسلامي مع مفهومه في الإقتصاد التقليدي هو أن الربح هو المقابل الذي يحصل عليه مالك الموارد الطبيعية وخاصة الأرض في مقابل الخدمات التي تقدمها هذه الموارد وهو ما تجلى في عقود التمويل الإسلامي كالمساقات والمزارعة والإجارة.
- 5- الإقتصاد الريعي هو إقتصاد مبني أساسا على جود ميزات طبيعية أو جغرافية أو إقتصادية أو سياسية تبرز بفعل ظروف دولية لدى بعض الدول الغنية بالثروات الطبيعية
- 6- على ضوء التعاريف السابقة من الباحثين المهتمين بهذا المصطلح نستنتج الخصائص العامة للإقتصاد الريعي:

* الاعتماد الشديد على ريع الموارد الطبيعية

* المصدر الخارجي للربح

* غياب الروابط الإنتاجية

* دور متعاطم للدولة في الإقتصاد

* ضعف الإيرادات الضريبية ضمن هيكل إيرادات الدولة:

7- يتكون الإقتصاد الريعي أساسا من:

* الربح الداخلي * الربح الخارجي

8- من خصائص الدول المصدرة للنفط وإسقاطها على المرتكبات النظرية للإقتصاد الريعي

- * الإعتداع المفرط على عائدات النفط بإعتبارها الركيزة الأساسية لكل نشاط إقتصادي
- * عزل صناعة النفط عن الإقتصاد الوطني
- * ضعف الحلقات الإنتاجية والإستهلاكية للقطاع النفطي
- * بروز ظاهرة الريع في الصناعة النفطية نتيجة تفاوت تكلفة إنتاجه بين دول العالم وإرتفاع أسعاره في السوق الدولية
- * بروز ظاهرة الريع النفطي وأهميتها في إقتصاديات الدول المصدرة للنفط حيث أصبح ريع النفط يشكل نسبة معتبرة من ناتجها القومي وإجمالي صادراته

الهوامش والاحالات:

- ¹ محمد عبد العزيز، محمد عبد الجليل أبوسنينة، مبادئ الإقتصاد، دار الكتب الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2002، ص: 466
- ² إبراهيم بن عبد الرحمن آل عروان، نظرية التوزيع دراسة إقتصادية فقهية، مجلة جامعة الملك سعود، للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية، الرياض 2003، ص: 562
- ³ زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناهد، مبادئ الإقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا 2007، ص: 497
- ⁴ زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناهد، مبادئ الأقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره ص: 497
- ⁵ القرآن الكريم، الأيتان رقم: 128 و129 من سورة الشعراء.
- ⁶ ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار طيبة للنشر والتوزيع، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، الرياض 1999، ص: 435
- ⁷ السابلة هم عابري السبيل.
- ⁸ إبراهيم بن عبد الرحمن آل عروان نظرية التوزيع دراسة إقتصادية فقهية، مرجع سبق ذكره ص: 566
- ⁹ عزيز فخري حسين، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للتدريب والبحوث، الطبعة الثانية، جدة 2002، ص: 43
- ¹⁰ عزيز فخري حسين، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، نفس المرجع السابق ص: 43
- ¹¹ عبد الوهاب إبراهيم أبو إسماعيل، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للتدريب والبحوث، الطبعة الثانية، جدة 2000، ص: 22
- ¹² ماهر عسل، الإقتصاد السياسي للرأسمالية، دار التقدم، موسكو 1976، ص: 220
- ¹³ محمد دويدار، مبادئ الإقتصاد السياسي، نفس المرجع السابق ص: 80
- ¹⁴ Abderrahmane Ferdeheb، Economie politique, office des publications universitaires, volume 2 alger 1993 p: 402
- ¹⁵ عبد اللطيف بن أشممو، مدخل إلى الإقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر 1991، ص: 235
- ¹⁶ زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناهد، مبادئ الإقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره ص: 497
- ¹⁷ ماهر عسل، الإقتصاد السياسي للرأسمالية، مرجع سبق ذكره ص: 242
- ¹⁸ محمد عبد العزيز، محمد عبد الجليل أبوسنينة، مبادئ الإقتصاد، مرجع سبق ذكره ص: 473
- ¹⁹ Abderrahmane Ferdeheb، Economie politique, OP-CIT, p 415
- ²⁰ حازم البيلاوي، الدولة الربعية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 102 السنة 10 بيروت، 1987، ص: 68
- ²¹ عارف دليلة، بحث في الإقتصاد السياسي للرأسمالية، مرجع سبق ذكره ص: 103
- ²² جياكومو لوشيانو، دول رصد التخصيصات مقابل دول الإنتاج، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 102 السنة 10 بيروت، 1987، ص: 86
- ²³ محمود عبد الفوضيل، السلوك والأداء الإقتصادي للدول النفطية الربعية في المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 102 السنة 10 بيروت، 1987، ص: 94
- ²⁴ Yates.Douglas، the rentier state in Africa.oil rent dependency in the republic of gabon. Africa, world press 1996 p:14
- ²⁵ Abdelkader sid-ahmed، L'OPEP passé present et perspectives, Office des publications univercitaires, alger 1980 p :104
- ²⁵ سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2000، ص: 113

- ²⁶ أسلوب الإنتاج الآسيوي Asiatic production system مصطلح حديث نسبياً ظهر في أواسط القرن التاسع عشر ويقصد به نمط الإنتاج الذي كان شائعاً في الحضارات الإنسانية الأولى التي عرفها الشرق القديم، وأعقب أسلوب المشاعية البدائية الذي عرفته البلدان الآسيوية والمشرقية عامة، وأساسه مشاعات ريفية يملكها حاكم واحد مستبد تجمع بين الزراعة والصناعة اليدوية.
- ²⁷ مظهر محمد صالح قاسم، الربيع النفطي والنمط الآسيوي للإنتاج: حالة العراق، مجلة علوم إنسانية، السنة السادسة: العدد 40، بسكرة 2009 ص:22
- ²⁸ عارف دليلة، بحث في الإقتصاد السياسي للرأسمالية، مرجع سبق ذكره ص: 105
- ²⁹ حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت 2006 ص:85
- ³⁰ عبد الله منصور، السياسات الجبائية والنفطية لمواجهة إنخفاض كبير في الصادرات، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 2006 ص: 252
- ³¹ زياد حافظ، تجارب الدول النفطية وغير النفطية، ندوة دولة الرفاهية الإجتماعية، الإسكندرية 28-30 نوفمبر، ص: 23
- ³² الربوعية الخارجية: الربوعية المقصود بها الرزق أو الدخل الذي لا يرتبط بأي عمل أو نشاط إقتصادي منتج أما الخارجية فهي مصدر هذا الرزق أو الدخل فهو يتحدد وفق عوامل خارجة عن نطاق الدولة التي تتلقى الرزق أي لا تتحكم في تحديده.
- ³³ محمد الرميجي، النفط والعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره ص:45
- ³⁴ حسين عبد الله مركز مستقبل النفط العربي، مرجع سبق ذكره ص:85
- ³⁵ سمير التتير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضياً وحاضراً، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت 2007 ص:143
- ³⁶ ماهر عسل، الإقتصاد السياسي للرأسمالية، مرجع سبق ذكره ص:243
- ³⁷ علي أحمد عتيقة، الإعتماد المتبادل على جسر النفط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991 ص: 78-79
- ³⁸ علي أحمد عتيقة، الإعتماد المتبادل على جسر النفط، مرجع سبق ذكره ص: 76
- ³⁹ بن إيفريت، وآخرون، إدارة الثروة النفطية الإقتصاد السياسي للدول المصدرة للنفط، مجلة التمويل والتنمية المجلد 40 العدد 01، صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس 2003 ص:41
- ⁴⁰ مجموعة باحثين، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج الإمكانات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبوظبي، 2007 ص:132
- ⁴¹ مجموعة باحثين، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج الإمكانات والقيود، نفس المرجع السابق ص:157
- ⁴² على خليفة الكواري، ظاهرة تآكل الربيع في الدول المصدرة للبتترول، حالة قطر، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد:321 بيروت، 2005 ص:37
- ⁴³ على خليفة الكواري، تنمية للضياح أم ضياح لفرص التنمية؟ محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في دول مجلس التعاون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1996 ص:84